Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Chinese Position in the Russian-Ukrainian Crisis 2022: between Strategic Partnership and Political Pragmatism

Kheir Salem Diabat *

International Affairs Department, College of Arts and Sciences, Qatar University, Doha, Qatar.

Received: 5/6/2022
Revised: 8/1/2023
Accepted: 28/02/2023
Published: 30/1/2024

* *Corresponding author:*
kheir@qu.edu.qa

Citation: Diabat, K. S. (2024). The Chinese Position in the Russian-Ukrainian Crisis 2022: between Strategic Partnership and Political Pragmatism. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(1), 346–357. https://doi.org/10.35516/hum.v51i1.1571

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study investigates China's stance on the Russian-Ukrainian crisis post-February 2022. Amid global anticipation for China's response, considering its alliance with Russia and historical rivalry with the U.S. and NATO, China has displayed a measured and balanced approach. The study seeks to elucidate key internal and external factors influencing China's position and analyze the opportunities and challenges presented by this crisis.

Methods: The study has adopted the analytical and the national interest approaches to clarify aspects of the Chinese position on the crisis by analyzing the nature of the internal and international environment that affected the Chinese decision toward this crisis. These approaches were used to analyze the nature of Chinese interests that Chinese foreign policy seeks to preserve through rational employment of its energies and capabilities to achieve its national interests in the first place.

Results: The findings showed that the internal and external determinants had an important role in shaping the Chinese position, where China was able to reconcile support for its strategic and traditional alliances with Russia and positive neutrality in favor of its pragmatic tendencies in preserving its interests with the Western countries. It took a cautious stance that takes into account its strategic partnership with Russia on the one hand, and its various national interests with the United States and European countries, on the other.

Conclusions: China was able to employ this crisis to reap many political and economic gains and avoid many negative outcomes that could have affected China's regional and global ambitions.

Keywords: China, Russia-Ukraine crisis, strategic partnership, political pragmatism.

الموقف الصيني من الأزمة الروسية- الأوكرانية 2022: بين الشراكة الاستراتيجية والبراغماتية السياسية

خيرسالم ذيابات*

قسم الشؤون الدولية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، الدوحة، قطر.

ملخّص

الأهداف: تبحث هذه الدراسة في الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية- الأوكرانية التي اندلعت في شباط من عام 2022. ففي الوقت الذي كانت فيه معظم دول العالم– وبخاصة الكبرى- تنتظر فيه ردة فعل الصين تجاه هذه الأزمة جراء الإرث التحالفي الذي يربطها مع روسيا من جهة والخصومة التاريخية التي تجمعها مع الولايات المتحدة ودول الناتو، إلا أن الصين أبدت موقفًا حذرًا ومتوازنًا تجاه هذه الأزمة. من هنا هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم المحددات الداخلية والخارجية التي لعبت دورًا مؤثرًا في الموقف الصيني من هذه الأزمة. كما هدفت الدراسة إلى تحليل هذا الموقف والكشف عن أهم الفرص والتحديات التي حملتها هذه الأزمة للصين.

المنهجية: قامت الدراسة على توظيف كل من المنهج التحليلي ومنهج المصلحة الوطنية في دراسة الموقف الصيني من الأزمة، وذلك من خلال تحليل طبيعة البيئة الداخلية والدولية التي أثرت في القرار الصيني تجاه هذه الأزمة. وكذلك تحليل طبيعة المصالح الصينية التي تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى المحافظة عليها من خلال التوظيف العقلاني لطاقاتها وقدراتها في سبيل تحقيق مصالحها القومية بالدرجة الأولى.

النتائج: كان للمحددات الداخلية والخارجية دور مهم في تشكيل الموقف الصيني. استطاعت الصين كذلك الموائمة بين مساندة تحالفاتها الاستراتيجية والتقليدية مع روسيا وبين الحياد الإيجابي لصالح توجهاتها البراغماتية في المحافظة على مصالحها مع الدول الغربية. فقد اتخذت موقفا حذرا يراعي شراكتها الاستراتيجية مع روسيا من ناحية، ومصالحها الوطنية المختلفة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من ناحية أخرى.

الخلاصة: استطاعت الصين أن توظف هذه الأزمة في جني العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية، وأن تتجنب العديد من المخرجات السلبية التي كان يمكن لها أن تؤثر في الطموحات الصينية الإقليمية والعالمية.

الكلمات الدالة: الصين، الأزمة الروسية الأوكرانية، الشراكة الاستراتيجية، البراغماتية السياسية.

المقدمة

دشنت العملية العسكرية التي قامت بها روسيا في شباط 2022 في إقليم دونباس شرق أوكرانيا مرحلة جديدة من علاقات المثلث الاستراتيجي الذي يجمع روسيا والغرب والصين. فعلى امتداد الحرب الباردة التي بدأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت الصين الشيوعية بعد إعلانها عام 1949 حاضرة في تفاعلات المثلث الاستراتيجي إلى جانب القطبين: بدءا من الانحياز الصيني للاتحاد السوفيتي في خمسينيات القرن الماضي ومرورا بمواجهة القوتين خلال الستينيات، ثم بالتقارب مع الولايات المتحدة في السبعينيات ووصولا إلى تطبيع العلاقات مع القوتين العظميين منذ الثمانينات وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 مع ملاحظة التغير الذي طرأ على إحلال روسيا مكان الاتحاد السوفيتي، وصعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية طامحة بتحسين موقعها في النظام الدولي. من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل الموقف الصيني تجاه هذه الأزمة، من خلال تناولها للمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في موقف الصين، التي يمكن أن تحمل العديد من المخرجات الإيجابية والسلبية على موقف الصين تجاه أطراف الأزمة، خاصة وأن الصين تدخل في شراكة استراتيجية واقتصادية مع روسيا، وترتبط بذات الوقت بالعديد من المصالح الاقتصادية في إطار علاقة تنافسية مع كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

حملت الأزمة الروسية-الأوكرانية لتي اندلعت في أعقاب الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في شهر شباط 2022 معضلة دبلوماسية للصين جراء تشابك علاقاتها الدولية مع أطراف الأزمة (روسيا وأكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، مما جعل جميع هذه الأطراف تترقب الموقف الصيني تجاه هذه الأزمة. فالصين التي تجمعها العديد من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية مع الطرف الروسي، تجمعها أيضا العديد من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية وأوكرانيا! من هنا، تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة دراسة ردة فعل جمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة الروسية-الأكرانية، من خلال الإجابة على التساؤل البحثي الآتي: **ما هي أهم المحددات والأبعاد التي أثرت في بلورة الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية؟**

ومن أجل تبسيط إشكالية الدراسة وتقديم فهم أكثر لموضوع الدراسة، يمكن طرح أيضا العديد من الأسئلة الفرعية الأخرى كالآتي:

1. هل تؤثر الأزمة الروسية- الأوكرانية في الصين؟
2. ما هي أهم العوامل المؤثرة في تحديد موقف جمهورية الصين الشعبية من الأزمة الروسية-الأوكرانية؟
3. كيف استجابت الدولة الصينية للأزمة وما هو موقفها منها؟
4. ما هي الفرص والتحديات التي يمكن أن تحملها الأزمة للصين؟

أهداف الدراسة:

في ضوء الأسئلة المطروحة من قبل الدراسة، فإن أهداف هذه الدراسة تتلخص بالآتي:

1. الكشف عن طبيعة تأثير الأزمة الروسية-الأكرانية على الدولة الصينية.
2. تحليل أهم المحددات الداخلية والخارجية التي أثرت في الموقف الصيني تجاه الأزمة.
3. توضيح طبيعة الموقف الصيني من هذه الأزمة.
4. رصد أهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية للأزمة الروسية-الأوكرانية على الصين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ناحيتين هما:

– الناحية العلمية: وتتمثل في أنها تقدم تحليلا علميا عن الموقف الصيني تجاه واحدة من الأزمات الدولية التي يمكن أن تؤثر في إعادة تشكيل النظام الدولي، خاصة وأن أطراف هذه الأزمة هم من أقطاب النظام الدولي الحالي (روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين). وبالتالي فإن إماطة اللثام عن موقف الصين التي تتصدر الكثير من اهتمامات المراكز البحثية والآسيوية في أغلب الدول يثري المهتمين والمتخصصين بالشأن الآسيوي بتحليل علمي حول سلوك واحدة من الدول الآسيوية الصاعدة التي ينتظر أن يكون لها شأنا في السياسة الدولية.

– الناحية العملية: فإن تحليل الموقف الصيني تجاه الأزمة قد يسهم في تقديم فهم مقنع لموقف بكين تجاه أهم فواعل النظام الدولي كروسيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي؛ خاصة وأن سلوك هذه الفواعل طالما شكلت طبيعة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، على عدّ أن الصين كانت دائما طرفا مؤثرا في تفاعلات المثلث الاستراتيجي الذي يجمعها مع الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، ومع الاتحاد السوفيتي (روسيا لاحقا) من جهة أخرى.

فرضية الدراسة:

بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة، تستند هذه الدراسة إلى فرض مفاده وجود علاقة ارتباطية بين تفاعلات الأزمة الروسية-الأوكرانية وبين محاولة الصين الخروج بموقف يضمن لها تحقيق أكبر قدر من المصالح، ويحقق لها أقل قدر من الخسائر. وسوف يجري الاعتماد على تحليل بعض الوقائع والمؤشرات الدولية لاختبار هذا الفرض.

حدود الدراسة:

يقتصر التحديد الموضوعي لهذه الدراسة على متغير مستقل هو اندلاع الأزمة الروسية- الأكرانية، ومتغير تابع هو الموقف الصيني من هذه الأزمة. أما التحديد المكاني فيتمثل في أقاليم الدول الأطراف في هذه الأزمة (روسيا وأكرانيا) وما قد ينتج عنها من آثار في أوروبا أو آسيا. وأخيرا فإن التحديد الزمني لهذه الدراسة يبدأ منذ بداية التصعيد العسكري الروسي تجاه أكرانيا في آذار عام 2021 ولغاية أعداد هذه الدراسة في نيسان 2022.

منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة في منهجها إلى منهج المصلحة الوطنية (National Interest) بعدّه أحد المناهج الهامة في دراسة العلاقات الدولية على نحو عام والسياسة الخارجية على نحو خاص؛ نظرا إلى أن المصلحة الوطنية للدول القومية تشكل الدافع الرئيسي وراء سياستها الخارجية. وعليه، فإن السياسة الخارجية للدول -وللصين في هذه الدراسة- تسعى إلى التوظيف العقلاني لطاقاتها وقدراتها في سبيل تحقيق مصالحها القومية بالدرجة الأولى. ومن هنا، قسمت الدراسة على النحو الآتي:

1.الأزمة الروسية- الأوكرانية

2.محددات الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية

3.الموقف الصيني تجاه الأزمة

4.انعكاسات الأزمة على الصين

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العلمية التي تطرقت لهذا الموضوع كانت شحيحة جدا نظرا إلى حداثة الموضوع. ومن بين الدراسات التي وجدها الباحث في هذا المجال:

- دراسة Andreea Brinnza (2022) بعنوان: Putin's War Has Killed China's Eurasian Railway Dreams. وقد تناولت الدراسة التأثير السلبي للحرب الروسية-الأوكرانية على خطوط نقل التجارة الصينية عبر الجسر البري الأوراسي الجديد -عبر كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا- إلى أوروبا؛ الذي أصبح جزءا مهما من مبادرة "الحزام والطريق"، على عدّ أن نقل البضائع الصينية إلى الدول الأوروبية يمكن أن يتأثر على نحو كبير بالعقوبات الأوروبية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، خاصة وأن ما يقرب من نصف هذه الطرق تمر عبر روسيا.
- دراسة محمد فرحات (2022) بعنوان: الحسابات الصينية في الأزمة الروسية-الأوكرانية. وقد تناولت الدراسة طبيعة الموقف الصيني تجاه الأزمة، وأشارت إلى بعض المصالح التي يمكن أن تحققها الصين من خلال هذه الأزمة خاصة فيما يتعلق بتراجع هيمنة الولايات المتحدة وعودة سياسة الأحلاف. كما أشارت الدراسة إلى أن هذه الأزمة قد حملت آثارا سلبية للصين كان أهمها تقويض فكرة السيادة التي تتمسك بها الصين تجاه تايوان.
- دراسة لارا الذيب (2022) بعنوان: تحليل الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية. وقد تناولت الدراسة باسهاب طبيعة العلاقات بين الجانب الروسي والجانب الصيني من حيث الشراكة الاستراتيجية والتهديدات المشتركة من جانب توسع حلف الناتو شرقا. وبينت الدراسة بأن الموقف الصيني يستند إلى هذه العلاقة الاستراتيجية من خلال دعم صيني متوقع لروسيا اذا ما توسعت الحرب بين الطرفين.
- دراسة نيكولاي فافيلوف (2021) بعنوان: ما بين التقارب والتحالف: كيف يمكن فهم العلاقة بين موسكو وبكين؟ وقد تناولت الدراسة طبيعة العلاقة التحالفية التي تجمع روسيا والصين؛ إذ تتوقع الدراسة بأن عامل الضغط الأمريكي سوف يسرع من التقارب بين موسكو وبكين وسيستمر هذا التقارب ي إطار الصراع الصيني الأمريكي، مما يجعل التحالف الصيني – الروسي قابلا للاستمرار لمدة طويلة.
- دراسة Bartosz Gierczak (2020) بعنوان: The Russo-Ukrainian Conflict. وقد تناولت الدراسة طبيعة التوتر في العلاقات الروسية-الأوكرانية، إذ يعود هذا التوتر إلى فترة طويلة جراء تداخل العديد من العوامل الداخلية والخارجية، التي يمكن أن تقود الطرفين إلى العديد من الخيارات من الحرب أو الاجتياح العسكري وتوجه أوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
- دراسة Karina Shyrokykh (2018) بعنوان: The Evolution of the Foreign Policy of Ukraine: External Actors and Domestic

Factors. وقد تناولت الدراسة دور الجهات الفاعلة الخارجية والعوامل المحلية التي أثرت في تطور السياسة الخارجية لأوكرانيا. التي جاءت استجابة للتطورات المحلية وكذلك التحديات والفرص الخارجية خلال سنوات ما بعد الاتحاد السوفيتي. وبينت الدراسة كيف أن تدهور العلاقات بين روسيا وأوكرانيا منذ عام 2014 مكنت النخب الإصلاحية من تحفيز التحول الديمقراطي في أوكرانيا. وبالتالي لم تعد روسيا البديل السياسي والاقتصادي لأوكرانيا، على عكس الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أكبر شريك تجاري وأمني وسياسي لأوكرانيا.

أولاً: الأزمة الروسية-الأوكرانية 2022

تعود جذور الأزمة الروسية-الأكرانية 2022 إلى تطورات علاقات الطرفين بُعيد انهيار الاتحاد السوفيتي التي انتقلت إلى مرحلة صراع روسي-أوكراني بدأ يأخذ منحى جديا منذ أواخر شباط من عام 2014 حول شبه جزيرة القرم في أوكرانيا. ففي أعقاب الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم من قبل روسيا، اتخذت موسكو خطوات ثابتة نحو مزيد من التصعيد، لا سيما وأنها قامت بإنشاء ميليشيات مسلحة موالية لها في ولايتي دونيتسك ودونباس بشرق أوكرانيا (Gierczak, 2020). لا شك في أن جذور هذه الأزمة تعود لعوامل التوتر التي جمعت طرفي الصراع منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؛ خاصة وأنها تقاطعت مع العديد من المؤشرات التفاعلات والتغيرات الدولية التي تجمع روسيا بخصومها التقليدية- الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ولعل أهم هذه التغيرات كما تراها الدراسة ويعتقد بها الباحث:

1. الحضور الغربي والأمريكي في المنطقة من خلال خطط توسع حلف الناتو نحو الشرق الأوروبي، الذي بدأ منذ بداية تسعينيات القرن الماضي من خلال برامج "الشراكة من أجل السلام" الهادفة إلى ضم العديد من الجمهوريات الناشئة من انهيار الاتحاد السوفيتي لحلف الناتو، حيث استطاع الحلف في الفترة 1999-2004 من ضم دول من الجمهوريات السوفيتية سابقا ودول حلف وارسو (بولندا ورومانيا وبلغاريا والمجر والتشيك وسلوفاكيا).
2. تقلص النفوذ الروسي في أوكرانيا بعد إسقاط الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لموسكو عام 2014
3. تصاعد الخصومة بين روسيا وأوكرانيا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والحرب الأهلية في شرق أوكرانيا التي أفضت إلى انفصال ولايتي دونيتسك ودونباس وتلقيهما الدعم من روسيا.
4. تغير بوصلة السياسة الخارجية الأوكرانية بعد عام 2014، واتجاهها غربا (Shyrokykh, 2018) من خلال سعيها نحو الانضمام إلى أهم منظومتين غربيتين واللتان تتناقضا مع الطموحات الروسية في إعادة تشكيل النظام العالمي(الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو).
5. السعي الأوكراني لإعادة امتلاك السلاح النووي، مما يعني توسيع الردع الغربي لروسيا حال نجاح انضمام أوكرانيا لاتحاد الأوروبي ولحلف الناتو.

كل هذه التغيرات انعكست على الهواجس الأمنية الروسية. وعلى الرغم من حالة الاستقرار النسبي في علاقة طرفي الصراع بعد توصلهما إلى عدة اتفاقيات عامي 2014 و2015 بهدف وقف دائم لإطلاق النار للحرب في شرق أوكرانيا؛ إلا أن هذه الاتفاقات لم تصمد طويلا أمام الحشد العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية التي بدأت في نيسان عام 2021، الذي سرعان ما تحول منذ الرابع والعشرين من شباط 2022 إلى هجمات روسية على الأراضي الأوكرانية من عدة اتجاهات، ليدخل الطرفان في حرب مباشرة، وضعت جميع الدول في حالة ترقب حذر، خاصة وأن مخرجاتها تؤثر في أطرافها المباشرة (روسيا وأوكرانيا) أو أطرافها غير المباشرة من القوى الدولية التي لها مباشرة مع طرفي الصراع (الولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين).

فقد قوبل الهجوم الروسي على أوكرانيا باستياء دولي واسع. سواء على مستوى المنظمات أم على مستوى الدول. فقد أدين هذا الهجوم في 24 شباط 2022من قبل الأمين العام للأمم المتحدة -أنطونيو غوتيريش- بعدّه غير مقبول ويشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة (موقع الأمم المتحدة، 2022/2/24). كما قدمت الولايات المتحدة والبانيا مشروع قرار لمجلس الأمن في 25 شباط 2022 تعبر فيه عن أسف المجتمع الدولي تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث امتنعت الصين والهند والإمارات العربية المتحدة عن التصويت بينما أيدته إحدى عشرة دولة. إلا أن هذا القرار كان مصيره الفشل بسبب الفيتو الروسي (موقع الأمم المتحدة، 2022/2/25). مما استدعى مجلس الأمن الدولي في 27 شباط 2022، إلى إجراء تصويت إجرائي-بحاجة إلى تصويت إيجابي من تسع دول ولا يمكن استخدام حق النقض (الفيتو)- على مشروع قرار يدعو إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوكرانيا، حيث اعتمد هذا القرار بعد أن أيدته إحدى عشرة دولة، وامتنعت ثلاث دول (الهند، وجمهورية الصين الشعبية، والإمارات العربية المتحدة) عن التصويت، وصوتت روسيا ضده (موقع الأمم المتحدة، 2022/2/27). وقد جرى بالفعل تقدم أكثر من 90 دولة لمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 شباط 2022 الذي أفضى إلى إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا وتأكيد سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها في 2 آذار 2022، حيث صوت 141 عضوًا في الأمم المتحدة لصالح مشروع القرار، وامتنعت 35 دولة عن التصويت (من بينها الصين، العراق، الجزائر، السودان، جنوب السودان، إيران، الهند، باكستان، كوبا)، وصوتت خمسة دول ضد القرار وهي: روسيا وبيلاروسيا وسوريا وإريتريا وكوريا الشمالية، إلى جانب عدم مشاركة 12 دولة في التصويت كان أغلبها من إفريقيا. وقد تضمن هذا القرار -غير الملزم دوليًا- الطلب من روسيا التوقف فورا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا والامتناع عن أي تهديد أو استخدام للقوة غير قانوني آخر ضد أي دولة عضو، إلى جانب إدانة قرار روسيا باستنفار زيادة قدراتها النووية في هذه الحرب (موقع الأمم المتحدة، 2022/3/2)

جدول 1: نتائج تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة روسيا بسبب اعتدائها على أوكرانيا 2022/3/2

المصدر: موقع الأمم المتحدة، منشور على الرابط https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332

كما أدان الاتحاد الأوروبي بدوره العدوان الروسي على أوكرانيا في الأول من آذار 2022، حيث دعا مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى تسريع العمل لضمان منح أوكرانيا عضوية الاتحاد الأوروبي، والعمل على توقيع عقوبات أوروبية على كل من روسيا وبيلاروسيا، والعمل على تسريع إمداد أوكرانيا بأسلحة دفاعية، وتوسيع التعاون الاستخباراتي بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا .(European Parliament. Resolution (2022/2564(RSP).

في ضوء هذه القرارات باشرت الولايات المتحدة وحلفاؤها (المملكة المتحدة وكندا وسويسرا وكوريا الجنوبية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي الـ 27) بتطبيق سلسلة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على روسيا بسبب غزوها اوكرانيا، التي جاءت متنوعة على النحو الآتي (BBC News, 28.2.2022):

- حظر الصادرات النفطية الروسية لهذه الدول
- تقييد القطاع المصرفي الروسي ومنع البنوك الروسية الكبرى من خدمة الرسائل المالية SWIFT
- حظر الطيران وإغلاق المجال الجوي لهذه الدول أمام الطائرات الروسية
- منع شركات الدول الكبرى من التعامل مع السوق الروسية
- مصادرة أملاك كبار رجال الأعمال الروس في هذه الدول الروسية
- تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منذ السابع من ابريل 2022

ثانيا: المصلحة الوطنية ومحددات الموقف الصيني تجاه الأزمة

يعتمد التحليل الواقعي للسياسة الخارجية لأية دولة على نحو أساسي على مفهوم المصلحة الوطنية، التي من خلالها يمكن لنا وصف وتفسير السلوك السياسي لهذه الدول، كونها تشكل مقياسا دائما لتوجيه السياسة الخارجية لأي دولة في ظل الفوضوية التي يعيشها المجتمع الدولي الذي يفتقر للسلطة المركزية التي تقوم على تنظيم شؤونه. وقد اتفق الكثير من مؤيدي المدرسة الواقعية بكافة فروعها (أمثال جان باريا وهانس مورغانثو وكينيث والت وميرشايمر) على أن سياسات الدول تستند إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بتحقيق قوة وسلطة الدولة في إطار النظام الإقليمي والدولي الذي تعيش فيه الدولة. وتتمثل أهم هذه المصالح عادة بعدة أشكال (عبد الناصر، 2007):

- مصالح أولية (يقابلها في السياسة الخارجية أهداف قصيرة المدى) وهي تلك المصالح المرتبطة بالحفاظ على وحدة الإقليم الجغرافي والهوية السياسية للدولة.
- مصالح ثانوية تهدف إلى حماية مواطني الدولة خارج حدودها.
- مصالح دائمة: وهي مصالح استراتيجية ثابتة إلى حد ما ولفترات طويلة.

وتتقاطع هذه المصالح مع المفهوم العام للأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لأية دولة التي تصنف حسب العديد من أدبيات السياسة الخارجية إلى (مقلد، 2013):

- حماية وجود الدولة بما يشمله من سلامة الإقليمية وأمن القومي على المستوى السياسي والاقتصادي والجغرافي، وتوظيف كافة الإمكانات المتاحة للحفاظ على سيادة واستقلال الدولة تجاه كافة التهديدات والأخطار المحتملة.
- العمل على تحسين وتنمية كافة موارد القوة والنفوذ المتاحة لحماية كيان الدولة وللدفاع عن مصالحها.
- توظيف علاقات الدولة الخارجية من أجل تحسين المستوى الاقتصادي والمادي للدولة.
- تحقيق المزيد من التفاعل والانتشار الدولي بهدف دعم نفوذ الدولة وتنظيم مصالحها.

إلا أن تحقيق هذه المصالح والأهداف مرهون بتوفر جملة من المحددات والعوامل التي تؤثر في صناعة قرارات السياسة الخارجية للدولة التي تنقسم بدورها إلى عدة مجموعة من العوامل الداخلية (العوامل الجغرافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية) والعوامل الخارجية المتعلقة على نحو النظام الدولي وطبيعة الوحدات الدولية المكونة له والقوى الدولية المؤثرة فيه (النعيمي، 2010).

وانطلاقا من هذا الإطار النظري، فإن توجيه وتبلور الموقف الصيني كمتغير تابع كان متأثرا بمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية. فالصين على نحو عام تنطلق في استجابتها للأحداث الدولية من استراتيجيتها الوطنية العليا التي تحاول أن تحقق جملة من الأهداف الرئيسية المتمثلة في الآتي (Scobell et al., 2020):

1. حماية النظام السياسي والأمن القومي للصين ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية محتملة.
2. حماية سيادة ووحدة الأراضي الصينية
3. المحافظة على بيئة إقليمية ودولية سلمية لمواصلة التنمية الاقتصادية الصينية.
4. زيادة تأثيرها ونفوذها في تشكيل النظام الدولي الحالي.

إلا أن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمجموعة من المحددات والعوامل التي تشكل حدود الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية. بمعنى أن فعالية وتأثير الموقف الصيني مرتبط بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وهوما ستحاول الدراسة توضيحه فيما يلي:

- **المحددات الداخلية**: وتشمل مجموعة المحددات التي تقع داخل الصين وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي للدولة الصينية التي من خلالها يمكن لبكين أن ترسم وتحدد أهداف ومواقف سياستها الخارجية. ولعل أهم المحددات الداخلية التي بمكن أن تؤثر في الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأكرانية تتمثل بالمحددات السياسية والجغرافية والعسكرية الاقتصادية (جنسن، 1989).

فالمحدد السياسي المتمثل بطبيعة النظام السياسي الصيني وتوجهاته نحو بناء دولة صينية يقف على سلم هذه المحددات. فالنظام السياسي الصيني كما هو معروف هو نظام مركزي مستند إلى حكم الحزب الواحد وإلى العديد من الثوابت الأيدلوجية تجاه أطراف الأزمة، مما يجعل من السلطة التنفيذية في الصين هي الجهة الوحيدة المخولة بتحديد موقف الصين تجاه هذه الأزمة دون الرجوع إلى أية ضوابط سياسية أو مجتمعية داخلية (أحزاب أو جماعات مصالح). فرؤية وإدراك القيادة الصينية لتفاعلات هذه الأزمة في ضوء المصالح القومية الصينية ستكون هي العامل الحاسم في توجيه بوصلة الموقف الصيني في هذا الإطار. ولعل صانع القرار السياسي الصيني سوف يأخذ بعين الاعتبار بعض الحقائق لمجموعة من التصورات:

- التناقض بين توجهات النظام السياسي الصيني وبين توجهات الأنظمة السياسية الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.
- الشراكة الاستراتيجية التي تجمع النظام الصيني مع النظام السياسي الروسي.
- علاقة التقارب بين النظام السياسي الصيني والنظام السياسي الأوكراني.

بنفس الوقت، لا بد من الإشارة إلى أن موقف القيادة الصينية تجاه هذه الأزمة لن يتجاهل طبيعة التطور الصناعي الصيني وازدياد الارتباطات الاقتصادية الخارجية لبكين مع كافة أطراف الأزمة، الأمر الذي سوف يقلل من تأثير الثوابت الأيدلوجية للنظام السياسي الصيني لصالح النزعة البراجماتية التي تقود السياسة الخارجية الصينية نحو الحفاظ على هذه المصالح والارتباطات.

أما فيما يتعلق **بالعامل الجغرافي**، فقد كان الاهتمام الصيني بعد انهيار الاتحاد السوفياتي منصبا على القضايا ذات الصلة بالمناطق القريبة منها جغرافيا مثل تايوان ولاوس وكمبوديا والكوريتان والهند دون الاكتراث بما يحدث في بقية المناطق كأوروبا والشرق الأوسط. إلا أن الاهتمام بالمناطق التي تقع خارج مجالها الآسيوي بدأ يختلف في ضوء مصالحها المتشعبة في الأقاليم الأخرى، وفي ضوء توجهاتها الاقتصادية الحديثة التي أطلقتها من خلال مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013. فالبعد الجغرافي الذي يفصلها عن أوكرانيا بات يتلاشى في ظل اهتمام الصين بتوسع حلف الناتو شرقا، وفي ظل توجهات حكومة الصين لتنفيذ مبادرتها الاقتصادية الخاصة بـ"الحزام والطريق": فانضمام أوكرانيا لحلف الناتو قد يعني حلقة جديدة من حلقات توسع الحلف نحو الشرق، وبالتالي الاقتراب أكثر من الحدود الغربية للصين، مما ينعكس على زيادة الهاجس الأمني للصين ويدعوها لمشاركة هذا الهاجس مع روسيا. وعلى النقيض تماما، فإن الجسر البري الأوراسي الجديد-عبر كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا- أصبح جزءا مهما من مبادرة "الحزام والطريق" في

نقل البضائع الصينية إلى بولندا ومن بعدها إلى الدول الأوروبية (Brinnza, 2022). وبالتالي فإن الموقع الجغرافي لروسيا وأوكرانيا في تنفيذ مبادرة الصين الاقتصادية في غاية الأهمية؛ كونه يقع على مفترق طرق التجارة العالمية، ويمكن أن يصبح بؤرة استراتيجية على طريق الحرير الجديد.

أما فيما يتعلق **بالمحدد العسكري**، فرغم ان الصين تمتلك للقوة العسكرية كونها قوة نووية، فإن الصين لم تطور يوما عقيدة عسكرية تربط قوتها النووية مع مصالحها القومية. وقد بقيت الاستراتيجية الصينية تعول على قواتها العسكرية في التصدي للتهديدات الخارجية أو لمظاهر عدم الاستقرار الداخلي. فالعقيدة العسكرية الصينية لا زالت تتسم بإطار إقليمي أكثر منه عالمي: وهي بذلك تفصل ما بين المناطق القريبة من حدودها ومجالها الآسيوي (وهي الأهم) والمناطق البعيدة عنها في المناطق الأخرى (غير مهمة كثيرا). من هنا، كان على الصين حماية اقليمها الاهتمام بالمناطق القريبة (الشمالية مع روسيا والغربية الجنوبية مع الهند) وفي منطقتي المحيطين الهندي والهادئ. أضف إلى ذلك، إلى أن الصين تدرك تماما أن مركزها في موازين القوى العالمية لا يميل إلى صالحها في ضوء تفوق الولايات المتحدة عليها في هذا المجال، وفي ضوء محدودية قدرتها على ردع الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو. وبالتالي، فإن غياب الاهتمام الاستراتيجي للصين خارج اقليمها، وإدراكها للتفوق العسكري الغربي في دعم أوكرانيا ضد روسيا سوف يعمل على تقليص حضورها العسكري في تقديم أي دعم عسكري لروسيا في هذه الأزمة.

وأخيرا فإن تأثير **العامل الاقتصادي** في مواقف الصين تجاه بعض القضايا الدولية بات من أهم المحددات التي يراعيها صانع القرار الصيني، الذي أدرك أهمية المقاربة البراغماتية في التعامل مع البيئتين الإقليمية والدولية مما فرض عليه ضرورة المواءمة بين حكم الحزب الواحد واقتصاد السوق، وقاده إلى الاستعانة ببعض آليات التكيف الرأسمالية، التي مهدت للصين طريق الانفتاح التجاري على الأسواق العالمية من منطلق حفظ مصالح الصين. ولا ننسى أن هذا التوجه الاقتصادي للصين نقل الصين إلى مصاف الدول التي تحافظ على أعلى معدل للنمو الاقتصادي، إضافة إلى أن اقتصادها أصبح يحتل المرتبة الثانية من حيث حجم النتاج القومي الإجمالي في العالم بفضل علاقاتها وشراكاتها الاقتصادية المتشعبة مع جميع القوى الاقتصادية. من هنا، سعت الصين إلى إيلاء العامل الاقتصادي أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، ولا زالت مهتمة بتحقيق المزيد من النجاحات الاقتصادية وتطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، اعتمادا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة التي تجمعها بأقطاب النظام الاقتصادي العالمي. وبعيدا عن بعض مراحل المد والجزر في علاقات الصين مع الخصوم الاقتصادية (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) فإن تأكيد الجانب الصيني على أن صعودها السلمي ومبادرتها الاقتصادية "الحزام والطريق" المعلنة منذ عام 2013 بات ركنا أساسيا في تبرير مواقف الصين تجاه العديد من القضايا الدولية، وسيكون محددا مهما أيضا في رسم ملامح الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن علاقات الصين الاقتصادية تتداخل مع جميع أطراف الأزمة: روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

- **المحددات الخارجية:** وتشمل مجموعة المؤثرات الخارجية التي تقع خارج حدود الدولة، التي يمكن أن تؤثر في استجابة صانع القرار لأي دولة تجاع التفاعلات الخارجية المؤثرة في حركتها. وهذه العوامل مرتبطة على نحو وثيق بعلاقات الدولة المعنية بالنظام الإقليمي والدولي الذي تعيش فيه (جنسن، 1989).

ومن هنا يمكن القول إن استجابة صانع القرار الصيني تجاه معطيات الأزمة الروسية-الأوكرانية مرتبطة على نحو بالعديد من هذه العوامل الخارجية المتعلقة سواء كانت على صعيد النظام الإقليمي أو الدولي الذي تعيش فيه الصين. **فالعلاقة مع الغرب** -وبشكل خاص مع الولايات المتحدة دول الاتحاد الأوروبي- في ظل النظام الدولي الحالي تلعب دورا مهما في الموقف الصيني. فالصين تدرك تماما بأن الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي تهيمن على تفاعلات النظام الدولي، وتمتلك كل مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لاحتواء الصين الطامحة بسبب العديد من الملفات العالقة بين الدولتين (الصعود الصيني، ورفض الهيمنة الامريكية، والخلاف حول قضايا حقوق الإنسان، وتوسع الناتو شرقا (Kurt, 2010)، وموقف بكين من بعض القضايا الإقليمية في تايوان وإيران وسوريا وبحر الصين الجنوبي وتنامي القوة العسكرية الصينية في آسيا، وطموحات المبادرة الصينية "الحزام والطريق"). كما تدرك الصين بأن أغلبية الدول الأوروبية تسير على الخطى الامريكية في تقييمها للتوجهات الصينية الجديدة، خاصة وأن إرث الحرب الباردة بين الطرفين –الصيني من جهة، والأمريكي-الأوروبي من جهة أخرى- لا زال حاضرا في الذاكرة الصينية (فرحات، 2022). بنفس الوقت، تدرك بكين أن رفضها للهيمنة الامريكية، وتنديدها بالسياسات الأمريكية بين الحين والآخر، سرعان ما تتلاشى أمام نجاحاتها الاقتصادية التي تتقاطع مع مصالحها الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال لم يتعد حجم التجارة الصيني مع روسيا 147 مليار دولار لعام 2021، في حين بلغ هذا الحجم مع الولايات المتحدة ما يقارب 758مليار دولار (Trading Economics, 2022)، ومع الاتحاد الأوروبي ما يقارب 700 مليار يورو (749 مليار دولار) بحسب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (Euro Stat Statistics, 2022). وبالتالي فإن الصين لن تغامر بموقف سياسي يضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها، الذي قد يفضي حصار غربي ممثل بعقوبات اقتصادية وسياسية –على شاكلة العقوبات الموجهة لروسيا- وبالتالي الاضرار بطموحاتها الاقتصادية التي تعمل جاهدة لتحقيقها من خلال مبادرة " الحزام والطريق". وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد دعا بكين للأخذ بعين الاعتبار صورتها الدولية والمصالح الاقتصادية مع أوروبا خلال القمة الاقتصادية الافتراضية التي جمعته مع الصين في الأول من نيسان عام 2022 (العربية نت، 1 نيسان 2022).

من ناحية أخرى، فإن طبيعة **العلاقة الصينية مع طرفي الأزمة روسيا وأوكرانيا** ستكون محددا مهما للموقف الصيني: فكلا الدولتين من الشركاء التجاريين للصين ويشكلا جزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية. إلا أن خصوصية العلاقة الصينية-الروسية تظهر على نحو خاص في هذا الإطار بسبب الشكوك الصينية للسياسات الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة التي تهدف إلى محاولة تطويق الصين ومحاصرتها بعد زوال الخصم السوفيتي لواشنطن (Huasheng, 2006). لذلك فإن تعاون الصين مع روسيا قد يعرقل هذه التهديدات، ويساعد الصين على الإبقاء على البيئة الأمنية اللازمة لتحقيق التطور الاقتصادي الذي تعيشه الصين منذ تطبيقها لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1978. من هنا، تأخذ بكين بعين الاعتبار عملية التقارب تجاه روسيا التي كانت بكين قد بدأتها عام 1991 بهدف ترسيم الحدود بين الدولتين، وتخفيض قواتهما العسكرية المتواجدة على هذه الحدود (Paramoniv and Strokov, 2006). ثم ما لبثت الدولتان أن وقعتا اتفاقية أمنية مماثلة عام 1992 بهدف منع النزاعات الحدودية وخلق نوع من الاستقرار الإقليمي على حدود الدول الموقعة (Haas, 2007)، التي تطورت لاحقا إلى دخول الدولتين بعلاقة استراتيجية وثيقة عام 1996، التي عكست مدى التقارب بينهما بهدف عرقلة طموحات حلف الناتو والولايات المتحدة في التمدد نحو المناطق القريبة من حدود روسيا والصين (الذيب، 2022). ولعل انعكاس مؤشرات هذا التقارب ظهر جليا من خلال العمل على إنشاء تجمع خماسي شنغهاي 1996 الذي سرعان ما تطور إلى معاهدة "صداقة وتعاون" عام 2001 وتحويل التجمع الخماسي إلى منظمة تعاون شنغهاي عام 2001، التي عززت من العلاقة بين الصين وروسيا في السنوات اللاحقة من خلال تكثيف التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين الطرفين (فافيلوف، 2021)، خاصة على الصعيد الدولي في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، ومحاولة كلا الطرفين –الصيني والروسي- من تعميق تنسيقهم الاستراتيجي، وتعزيز تعاون الطرفين في المنظمات الدولية والإقليمية الهامة مثل الأمم المتحدة، ومنظمة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون لإعادة رسم خريطة هذا النظام بما يتوافق مع مصالحهما ويضمن لهما مشاركة أوسع في تقرير مخرجات هذا النظام (Ministry of Foreign Affairs of the PRC, 15.6.2022).

لا ننسى أيضا في هذا الإطار، أن الصين تولي أهمية كبيرة لعلاقاتها الدولية مع **دول الجوار الآسيوي** التي تربطها مع العديد من الدول الآسيوية التي تشترك مع الصين بعلاقة "فريدة" تجمع بين الشراكة الاقتصادية والخصومة السياسية. فاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وتايلند وفيتنام كلها من أهم الشركاء الاقتصاديين للصين في آسيا، إلا أن هذه الدول تسير بذات الوقت في الفلك السياسي الأمريكي في ضوء شبكة التحالفات التي استطاعت الولايات المتحدة في منطقة جنوب وشرق آسيا؛ وبالتالي فإن الصين تأخذ بعين الاعتبار أن أي موقف متصادم مع الغرب بشأن الحرب الروسية-الأوكرانية سوف يدفع الولايات المتحدة إلى الضغط على حلفائها الآسيويين باتجاه يتناقض مع طموحات الصين في آسيا وفي منطقة المحيطين الهادئ والهندي.

وأخيرا، فإن **دور الصين في الأمم المتحدة** قد يكون من المحددات المهمة في تقرير الموقف الصيني تجاه الأزمة، خاصة وأن الأمم المتحدة تمثل المنتدى الدولي الرسمي لسلوك أية دولة تجاه بقية أعضاء المجتمع الدولي. فالصين كقوة سياسية كبرى تمتلك مقعدا في مجلس الأمن مطالبة بأن تكون مسؤولة تجاه المنظمة الدولية بأهدافها ومقاصدها التي تدعو على نحو عام إلى احترام سيادة الدول ورفض اعتداء أية دولة على سيادة دولة أخرى، وهي ذات المبادئ التي تؤكدها الصين تجاه أية تدخلات غربية في المسألة التايوانية. وبالتالي فإن اتخاذ موقف يتناقض مع هذه الأهداف والمقاصد سوف ينعكس سلبا على مصداقية الصين في الأمم المتحدة كدولة مسؤولة، ويؤثر في مواقف بقية أعضاء المنظمة الدولية التي لن تكون بعيدة عن النفوذ الغربي في المنظمة حال فرض عزلة اقتصادية وسياسية تجاه أي دولة تنحاز للعدوان الروسي، وهذا ما ستحاول الصين تجنبه قدر الإمكان من خلال إعادة حساباتها مع كافة المخرجات المحتملة.

ثالثا: الموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية 2022

من خلال متابعة الباحث لحركة السياسة الخارجية الصينية وتصريحات المسؤولين الصينين حول المسألة الأوكرانية، لاحظت الدراسة أن الموقف الصيني جاء متشعبا تجاه جميع أطراف الأزمة الرئيسية (روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وحلفائها والأمم المتحدة). ويبدو أن صانع القرار الصيني يحاول بذلك تأكيد التعامل الصيني البراغماتي مع النزاعات الدولية والمحلية من خلال تجنب بكين اتخاذ موقف واضح في الأزمات حفاظا على الاتصال مع جميع أطراف النزاع وإلزامهم بحماية المصالح الصينية سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي. ولعل أهم أبعاد الموقف الصيني من الأزمة يكمن في الآتي:

- امتناع الصين عن التصويت على القرارات الدولية التي تدين روسيا أو توقع أية عقوبات دولية عليها: ففي بداية الأزمة وتحديدا في 25 شباط 2022 امتنعت الصين إلى جانب كل من الأمارات والهند عن التصويت على مسودة قرار لمجلس الأمن الدولي بشأن إنهاء الأزمة الأوكرانية مبررة ذلك بأنها تعمل على "نزع فتيل الفتيل وليس صب الزيت على النار". إلا أن القرار كان مصيره الفشل بسبب الفيتو الروسي رغم أنه حصل على تأييد بقية الأعضاء الإحدى عشر (Security Council 14808, 25.2.2022). بعد ذلك أعلنت الصين بأنها لن توقف تجارتها مع روسيا، رغم أن الدول الغربية قامت بحظر روسيا من نظام الرسائل المالية SWIFT. وذلك استنادا إلى أنه هذه العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تستند للقانون الدولي ولا تؤثر في حقوق الصين في التجارة (South China Morning Post. 28.2.2022). كما امتنعت الصين في الثاني من آذار 2022 عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار غير ملزم يدين روسيا لغزوها أوكرانيا ويطالب بالانسحاب الفوري بحجة أن القرار لم يخضع لمشاورات كاملة بين جميع

أعضاء المنظمة، ولا يأخذ في الاعتبار الكامل تاريخ وتعقيد الأزمة ولا يولي أهمية لمبدأ أمن جميع الأطراف (موقع الأمم المتحدة، 2022/3/2). كما امتنعت أيضا عن التصويت على قرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يدين الغزو الروسي لأوكرانيا وينشئ لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان، ثم عاودت الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة بوقف عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في السابع من نيسان 2022 (UN Website, 7.4.2022).

- محاولة اتخاذ موقف الحياد تجاه طرفي الصراع والدعوة للحلول السلمية للأزمة: حيث دعا المسؤولون الصينيين في عدة مناسبات إلى أن الصين تدعم السلام وتعارض الحرب، وتؤكد على ضرورة التمسك بالقانون الدولي والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاون المستدام بين جميع أعضاء المجتمع الدولي (شينخوا، 2022/3/21). وبهذا الشأن كان هناك دعوات صينية مختلفة مع زعماء الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي وبريكس التي ركزت بمجملها على ضرورة لعب دور أكثر فاعلية في التوصل إلى وقف الحرب واتخاذ موقف مسؤول، لإعادة الأطراف المعنية إلى مسار التسوية السياسية، والاعتماد على الحوار والتشاور للتوصل إلى حل شامل للقضية الأوكرانية.
- محاولة دحض الاتهامات الغربية بتقديم مساعدة صينية عسكرية لروسيا وانتقاد سلوك الولايات المتحدة في هذه الأزمة، على عدّ أن "الصين ليست مهتمة ولا تنوي تقليد عقلية العدو أو الصديق في الحرب الباردة" وأن "الولايات المتحدة غير مؤهلة لإخبار الصين بما يجب أن تفعله حيال احترام سيادة الدولة وسلامة أراضيها"، وأن "الصين لا تأخذ زمام المبادرة لتوفير أسلحة للآخرين الذين يواجهون خطر الصراع، على عكس الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة كمية كبيرة من المعدات العسكرية لأوكرانيا" (China's Foreign Ministry Spokesperson, 2.3.2022).
- محاولة عرض وساطة صينية "خجولة" في تسهيل محادثات السلام بين طرفي الصراع: فقد أبدت الصين مرارا استعدادها للعب دور بناء في التوسط بي دون اتخاذ إجراءات عملية في هذا الاتجاه. كما قدمت لاحقا مبادرة حول السلام العالمي على نحو عام(China's Global Security Initiative) التي تقوم على اعتماد ستة عناصر رئيسية للوصول إلى السلام العالمي وتتمثل في: "البناء على رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، الالتزام باحترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان، الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الالتزام بأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، الالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، وأخيرا الالتزام بالحفاظ على الأمن في كل من المجالات التقليدية وغير التقليدية" (Xinhua, 23.4.2022)

من خلال كل ذلك، يرى الباحث أن الموقف الصيني تجاه هذه الأزمة منذ بدايتها ولغاية لحظة كتابة هذه الدراسة -حزيران 2022- كان حذرا جدا ويحاول تغليب المصالح الصينية بالدرجة الأولى دون الانخراط في الأزمة التي يمكن أن تؤثر في علاقات الصين الخارجية. ويمكن القول بأن الموقف الصيني من هذه الأزمة غلفته السمات الآتية:

1. محاولة عدم الانحياز المباشر وتجنب التدخل في الأزمة أو تقديم الدعم لطرف من أطراف الصراع سواء للطرف الروسي أو الأوكراني
2. الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية مع روسيا دون التورط بدعم واضح ومباشر لروسيا سواء على الصعيد العسكري أو السياسي أو الاقتصادي وقد ظهر ذلك من خلال غيابها عن القرارات الدولية التي اتخذت بحق روسيا وتجنب الصين لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا ورفض الصين لمبدأ العقوبات الدولية على روسيا واستمرار علاقاتها التجارية معها.
3. الظهور كدولة محايدة أمام أوكرانيا من خلال الدعوة الدائمة للحل السلمي ولتجنب الصراع وموقفها تجاه تقديم مساعدات إنسانية لأوكرانيا
4. محاولة اتباع موقف حذر تجاه الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة من خلال التوفيق بين الاستعداد للتعاون مع الغرب في التوصل لحل سلمي للأزمة وبين انتقاد الولايات المتحدة وتحميلها مسؤولية تصاعد الصراع ورفض الاتهامات الغربية للصين بعلمها المسبق بنية روسيا غزو أوكرانيا أو تقديم مساعدات عسكرية لروسيا من "تحت الطاولة."
5. غياب ثقلها السياسي كدولة مسؤولة في الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن؛ إذ أن موقفها في المنظمة الدولية لم يتعدَّ التغيب عن بعض القرارات المهمة حول الأزمة، مع إظهار استعدادها "الخجول" بين الفينة والأخرى للتوسط في هذه الأزمة، دون أن تتخذ إجراءات عملية في اتجاه الوساطة.

رابعا: انعكاسات الأزمة على الصين

منذ بداية الهجوم الروسي على أوكرانيا في شباط 2022 تعددت التكهنات حول الموقف الصيني –خاصة في العالم العربي-من خلال استنتاجات مبنية على الحدس العاطفي أكثر منها على قراءة الواقع (الذيب، 2022): فالصين بحسب هذه التحليلات سوف تسعى بدورها لضم تايوان، وتصطف مع روسيا في هذه الحرب وستعمل على استنساخ حرب باردة مع الولايات المتحدة وأوروبا، مما قد يفضي بحرب عالمية ثالثة تضرب الغرب في عقر داره استنادا إلى الخصومة السياسية التي تجمع روسيا والصين من جهة وأوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى!

وبرأي الباحث فإن من يعتقد بهذه المعادلة فهو واهم لأن الحسابات الاستراتيجية والبراغماتية للصين لن تدفعها إلى خندقة صعودها الاقتصادي

وتعريض كافة مصالحها مع الغرب إلى خطر العزلة الاقتصادية وإبراز الورقة التايوانية. على العكس تماما، ترى الدراسة أن الأزمة القائمة بين روسيا وأوكرانيا حملت للصين العديد من **المخرجات الإيجابية** المرتبطة بعضها ببعض آخر، التي كانت مرتبطة بطبيعة الموقف الصيني الحذر من الانخراط بهذه الأزمة:

فأول هذه الانعكاسات هو **تغير هوية المُهدّد للنظام العالمي بالنسبة للعالم الغربي**. فبعد أن شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من الاتهامات الغربية تجاه الصعود الاقتصادي والعسكري للصين في آسيا ومنطقة المحيط الهندي والهادي واللذان اقترنا بالطموحات الصينية في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، انتقلت هذه الاتهامات من خلال الأزمة الروسية-الأوكرانية إلى روسيا التي باتت المهدد الأول للنظام الدولي. فالتهديدات الروسية لأوروبا وللمنظومة الغربية باتت واقعا مقابل التهديد الصيني المفترض، خاصة وأن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي اتخذت قرارها بتأييد الجانب الأوكراني وبالتدخل السياسي والاقتصادي والعسكري غير المباشر (إمداد أوكرانيا بأسلحة دفاعية). وبذلك لم تعد الصين هي المهدد الأول لاستقرار النظام العالمي في ظل وجود واقع عسكري روسي فرض حربا قد تتصاعد لدرجة الاستنفار النووي الذي هدد به الرئيس الروسي بـ"وضع قوات الردع الاستراتيجي[1] في الجيش الروسي في حالة التأهب الخاصة للقتال". ولعل ما يدلل على هذا الافتراض هو قمة حلف الناتو المنعقدة في مدريد في التاسع والعشرين من حزيران 2022، حيث اعتبر الحلف بمفهومه الاستراتيجي الجديد لعام 2022 بأن روسيا هي المهدد الأول للحلف ولاستقراره في أوروبا ومنطقة الأطلنطي، وهذا ما دفع الحلف لرفع عدد القوات الأمريكية في أوروبا من 60 ألف جندي إلى 100 ألف جندي، وفتح باب العضوية لكل من السويد وفنلندة (NATO Website, 2022).

بنفس الإطار، أفضت الحرب الروسية إلى **انشغال الولايات المتحدة وحلفائها بهذه الحرب، وتخفيف إجراءات عرقلة الصعود الصيني**، مما أكسب بكين هامشا زمنيا في إبطاء الإجراءات الغربية الفعلية في كبح الطموحات الصينية العالمية، خاصة في ضوء تباين التوجهات الاستراتيجية المغلفة بالشكوك المتبادلة واختلاف المصالح الوطنية العليا بين القوى الفاعلة في منطقة آسيا، وبشكل خاص بين الصين والولايات المتحدة، اللتان دخلتا مرحلة جديدة من المواجهة بهدف حماية مصالحهما السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة. ولعل قناعة الإدارات الأمريكية المختلفة في العشر سنوات الأخيرة بات يميل نحو تبني استراتيجية موازنة لصعود الصين في ظل الشكوك الأمريكية حول صعود سلمي للصين، مما سيؤثر في سياستها الخارجية التعاونية، وبالتالي ستعمد إلى تحدي هيمنة الولايات المتحدة تمهيدا إلى محاولة تغيير ميزان القوى الإقليمي لصالحها (Mearsheimer, 2010). ويبدو أن الترتيبات الأمنية والعسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تقودها الولايات المتحدة التي كان آخرها التعاون الأمني والدفاعي الجماعي مع بريطانيا وأستراليا (AUKUS) في أيلول 2021 كانت تهدف على نحو أساسي إلى ردع التهديدات الصينية وللحفاظ على التفوق الأمريكي في المنطقة. وبالتالي فإن انغماس الولايات المتحدة والدول الأوروبية بهذه الأزمة سيعمل على تخفيف الضغوط الغربية على الصين، وسيعمل على عودة الاهتمام الأمريكي بالدرجة الأولى من منطقة المحيطين الهادئ والهندي إلى أوروبا مرة أخرى. الأمر نفسه ينطبق على دول الاتحاد الأوروبي التي طرحت في كانون الأول من عام 2021 مبادرتها الاقتصادية المسماة بـ"البوابة العالمية" (The Global Gateway) التي تهدف إلى توسيع نفوذ الاتحاد الأوروبي تجاريا من خلال زيادة الاستثمارات الأوروبية في البنية التحتية لتصل إلى ما يقارب 300 مليار في السنوات 2021-2027 في العديد من الدول النامية في العالم (European Commission, 2021)، مما قد يتقاطع مع مبادرة "الحزام والطريق" الصينية على عدّ أن هذه المشروعات العالمية ستتنافس من أجل الظفر برضى الدول الموجهة لها. وبالتالي فإن انشغال أوروبا بالتهديد الروسي الذي بدأ يتصاعد في أوروبا على نحو جلي سيسهم في عرقلة أو تأجيل تنفيذ المبادرة الأوروبية على المدى القريب على الأقل، ويحافظ على فرصة الصين في تنفيذ مبادرتها للحزام والطريق في الدول المستهدفة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا دون منافسة أوروبية تُذكر.

هذا الأمر سيقود إلى انعكاس إيجابي آخر للصين، الذي يتمثل **بتحسن مركز الصين بالمثلث الاستراتيجي الذي يجمعها مع الولايات المتحدة وروسيا** منذ عقود. فقد جمعت هذه العلاقة القوى الثلاث منذ بدايات الحرب الباردة، وقد حاولت الصين دائما استثمار هذه العلاقة في تحقيق مصالحها القومية بالدرجة الأولى سواء كان ذلك بالتقارب مع الاتحاد السوفيتي مع مطلع خمسينات القرن الماضي أو بالتقارب مع الولايات المتحدة منذ نهاية الستينيات، وفي كل مرة كانت الصين تجني بعض المكاسب السياسية والاقتصادية من ذلك. ويبدو أن هذه الأزمة تقدم للصين مرة أخرى إمكانية تحسين أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للقوتين: فروسيا ستحاول استمالتها من خلال بعض الإغراءات الاقتصادية المتعلقة بتأمينها بإمدادات الطاقة وبفتح السوق الروسي أمام الصادرات الصينية، والغرب بدوره سيحاول الكف عن التلويح بورقة تايوان أو بمواصلة الضغوطات السياسية والاقتصادية على بكين بهدف إبقائها بعيدة عن التدخل في الأزمة لصالح روسيا أو على الأقل بهدف ضمان حيادها. كما يمكن للغرب أن يلجأ للصين بهدف استثمار

[1] قوات الردع الاستراتيجي تشكل جوهر القوة القتالية للقوات المسلحة الروسية، والغرض منها هو ردع أي عدوان على روسيا وحلفائها، وكذلك تدمير القوات المسلحة المعتدية، وهي تتشكل من القوات الهجومية الاستراتيجية والقوات الدفاعية الاستراتيجية التي تضم قوات الصواريخ الاستراتيجية والطائرات والقاذفات بعيدة المدى، المجهّزة بصواريخ عابرة للقارات وأسلحة دقيقة موجهة بعيدة المدى وقادرة على حمل رؤوس نووية. كما تضمّ أيضاً قاذفات الطيران بعيدة المدى والغواصات والسفن، التي يمكن أن تستخدم في إطلاق أسلحة تقليدية أو صواريخ مزودة برؤوس نووية.

علاقتها الاستراتيجية مع روسيا لممارسة بعض الضغوطات لحمل روسيا على إيقاف الحرب والوصول إلى حل سلمي للأزمة. وبهذا المجال، يبدو أن تصريحات وزارة الخارجية الصينية بأن "الصين ليست مهتمة ولا تنوي تقليد عقلية العدو أو الصديق للحرب الباردة" تترجم هذا الافتراض.

إلى جانب ذلك، **قدمت الأزمة الصين بصورة إيجابية وكقوة سياسية مسؤولة في الأمم المتحدة** من خلال تحسين صورتها كدولة مسالمة تدعو الى حل القضايا بالطرق السلمية والحوار وغير منحازة للمعتدي (روسيا). فعلى عكس روسيا التي ظهرت خلال هذه الأزمة كدولة "متهورة" تفتقر لأدنى درجات المسؤولية في مجلس الامن، أظهرت هذه الأزمة عقلانية الصين كقوة مسؤولة في مجلس الأمن وفي النظام الدولي ككل -رغم الدعم الضمني لروسيا- من خلال امتناعها عن العديد من القرارات الخاصة بالأزمة، وتركيز دعوتها إلى احترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان، وإلى حل سلمي للنزاعات الدولية على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتخفيف الوضع على الأرض قدر الإمكان، ومنع تصعيد الصراع إلى مستويات قد تتخطى خارج السيطرة. وهذا الأمر كان واضحا في تصريح مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، تشانغ جيون، الذي دعا إلى ضرورة إنهاء القتال وأن بلاده ستدعم الجهود والإجراءات التي تتدخل للمساعدة في الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا، وحماية المدنيين، وبأن "الحوار والتفاوض هما السبيلان الوحيدان للخروج من أزمة أوكرانيا".

وأخيرا، فإن بقاء الصين على هذا الموقف الحيادي إلى حد ما، **قد يعزز فرصة الصين في الدخول كأحد القوى الاقتصادية المرشحة لتولي إعادة إعمار بعض القطاعات في أوكرانيا**، مما سيوفر فرصا تجارية واستثمارية للشركات الصينية؛ خاصة وأن الصين باتت تصنف كأكبر شريك اقتصادي لأوكرانيا منذ عام 2019، حيث وصل حجم التجارة الصينية-الأوكرانية عام 2021 إلى ما يقارب 18.63 مليار دولار، كان منها 10.64 مليار دولار صادرات صينية لأوكرانيا و7.99 مليار دولار وارادات صينية من أوكرانيا (Trading Economics, 2022).

الخاتمة ونتائج الدراسة

لطالما وصفت السياسة الخارجية الصينية بأنها سياسة حذرة ومتأنية وقوامها التمعن والتركيز في الموقف وتتطلب درجة من الحسابات العقلية التي تضمن للصين تحقيق مصالحها القومية بالدرجة الأولى. من هنا، بينت الدراسة أبعادا مختلفة للموقف الصيني تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية التي اندلعت منذ شباط من عام 2022، حيث تناولت المحددات الداخلية والخارجية للموقف الصيني تجاه هذه الأزمة، ثم طبيعة هذا الموقف، وبعدها بينت الدراسة ما هي أهم الفرص والانعكاسات الإيجابية التي يمكن تحققها الصين جراء هذا الموقف.

إلى جانب هذا، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج التي كان أهمها:

- وضعت الأزمة الصين أمام موقف حرج، حيث تطلب منها الموائمة بين مساندة تحالفاتها الاستراتيجية والتقليدية مع روسيا وبين الحياد الإيجابي لصالح توجهاتها البراغماتية في المحافظة على مصالحها مع الدول الغربية –الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي-، وهذا ما يفسر عدم مساندة الصين لروسيا عسكريا على أرض الواقع أو سياسيا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى جانب مطالبتها بإنهاء الأزمة على نحو سلمي حفاظا على سيادة واستقلال الدول.
- هناك العديد من المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في الموقف الصيني لعل أهمها: سياسية وجغرافية وعسكرية واقتصادية على الصعيد الداخلي، وعلاقة الصين مع الغرب، ومع طرفي الأزمة –روسيا وأوكرانيا- ومع دول الجوار الآسيوي، إلى جانب الدور الصيني في الأمم المتحدة على الصعيد الخارجي.
- اهم ملامح الموقف الصيني من الأزمة تمثلت في محاولة عدم الانحياز المباشر وتجنب التدخل في الأزمة أو تقديم الدعم لطرف من أطراف الصراع سواء للطرف الروسي أو الأوكراني، ومحاولة الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية مع روسيا دون التورط بدعم واضح ومباشر لروسيا سواء على الصعيد العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، إلى جانب محاولة اتباع موقف حذر تجاه الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة من خلال التوفيق بين الاستعداد للتعاون مع الغرب في التوصل لحل سلمي للأزمة وبين انتقاد الولايات المتحدة وتحميلها مسؤولية تصاعد الصراع ورفض الاتهامات الغربية للصين بعلمها المسبق بنية روسيا غزو أوكرانيا أو تقديم مساعدات عسكرية لروسيا
- على عكس ما هو متوقع، ترى الدراسة بأن الأزمة حملت العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية للصين من خلال إلى انشغال الولايات المتحدة وحلفائها بهذه الحرب، وتخفيف إجراءات عرقلة الصعود الصيني نظرا إلى صعود روسيا كمهدد رئيسي للأمن الأوروبي والغربي، مما حسن من مركز الصين في المثلث الاستراتيجي الذي يجمعها مع الولايات المتحدة وروسيا، وقدم لها فرصة أن تكون من بين القوى المرشحة لتولي بعض مهام إعادة الاعمار في أوكرانيا حال انتهاء الحرب.
- ومن خلال كل ذلك، فإن هذا الموقف جنب الصين الانجرار إلى موقف قد يؤثر في مواصلة تحقيق نجاحاتها الاقتصادية التي تعول عليها من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، وكفيل بالمحافظة على المصالح الصينية المختلفة مع العديد من الشركاء الاقتصاديين والتجاريين، سواء كانوا من المعسكر الشرقي (روسيا) أو الغربي (أوكرانيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي).

المصادر والمراجع

الذيب، ل. (2022). تحليل الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية. *مركز الدراسات الأوراسية*. من موقع المركز: https://eurasiaar.org/article/china-turbulent-israeli-diplomacy/

فافيلوف، ن. (2021). ما بين التقارب والتحالف: كيف يمكن فهم العلاقة بين موسكو وبكين؟ *مجلة الشؤون العربية الاوراسية*، 1، 145-152. https://eurasiaar.org/edition/the-relationship-between-moscow-and-beijing/

فرحات، م. (2022). الحسابات الصينية في الأزمة الروسية-الأوكرانية. *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*. https://acpss.ahram.org.eg/News/17411.aspx

فضائية العربية نت. (2022). الاتحاد الأوروبي للصين: لا تدعموا موسكو. *من موقع الفضائية*: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2022/04/01/

الأمم المتحدة. (2022). الجمعية العامة تصوّت لصالح قرار يشجب "العدوان على أوكرانيا" ويدعو روسيا إلى سحب قواتها فورا. *من موقع الأمم المتحدة*: https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332

الأمم المتحدة. (2022). الجمعية العامة تصوّت لصالح قرار يشجب "العدوان على أوكرانيا" ويدعو روسيا إلى سحب قواتها فورا. *من موقع الأمم المتحدة*: https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332

الأمم المتحدة. (2022). الأمين العام: الهجوم العسكري الروسي خطأ ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وغير مقبول. من موقع الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2022/02/1094912

الجندلي، ع. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية.

مقلد، ا. (2013). *السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

النعيمي، أ. (2011). *السياسة الخارجية*. عمان: دار زهران.

وكالة شينخوا. (2022). شي يجري تبادلات صريحة ومتعمقة لوجهات النظر مع بايدن. *من موقع الوكالة*: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/twxw/202203/t20220321_800280013.html

BBC News. (2022). روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟ *من موقع الوكالة*:https://www.bbc.com/arabic/world-60558971

REFERENCES

Brinza, A. (2022). Putin's War Has Killed China's Eurasian Railway Dreams. *Foreign Policy, https://foreignpolicy. com/2022/03/01/belt-road-initiative-new-eurasian-landbridge-china-russia-poland/(accessed 05 June 2022)*.

China's Foreign Ministry. (2022). *Foreign Ministry Spokesperson Wang Wenbin's Regular Press Conference on March 3, 2022.* https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/202203/t20220303_10647695.html

EURO Stat Statistics. (2022). https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Main_Page

European Commission. (2021). *Joint Communication on the Global Gateway to the European Parliamen*t, the Council, the European Economic and Social Committee, the Committee of the Regions and the European Investment Bank. https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/joint_communication_global_gateway.pdf

European Parliament. (2022). Resolution of 1 March 2022 on the Russian aggression against Ukraine (2022/2564(RSP)). https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2022-0052_EN.html

Huasheng, Z. (2006, August). The Shanghai Cooperation Organization at 5: achievements and challenges ahead. In *China and Eurasia Forum Quarterly* (Vol. 4, No. 3, pp. 117-118).

Kurt, E. (2010). *Doubling NATO: Functional and geographical enlargement of the alliance*. Old Dominion University.

Ministry of Foreign Affairs of the PRC. (2022). Xi talks with Putin over phone. https://www.mfa.gov.cn/eng/zxxx_662805/202206/t20220615_10703804.html

NATO Website. (2022). *NATO Strategic Concept 2022*. https://www.nato.int/strategic-concept/

Paramonov, V., & Strokov, A. (2006). *Russian-Chinese Relations: Past, Present & Future*. Defence Academy of the United Kingdom, Conflict Studies Research Centre. http://www.defac.ac.uk/colleges/csrc/document-listings/ca/

Scobell, A., Burke, E. J., Cooper III, C. A., Lilly, S., Ohlandt, C. J., Warner, E., & Williams, J. D. (2020). *China's Grand Strategy: Trends, Trajectories, and Long-Term Competition*. Rand Corporation.

Security Council 14808. (2022). https://press.un.org/en/2022/sc14808.doc.htm

Shyrokykh, K. (2018). The evolution of the foreign policy of Ukraine: External actors and domestic factors. *Europe-Asia Studies*, *70*(5), 832-850. https://doi.org/10.1080/09668136.2018.1479734

South China Morning Post. (2022). *China says US sanctions over Ukraine should not affect the right to trade with Russia*. https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3168725/china-says-us-sanctions-over-ukraine-should-not-affect-lawful

Trading Economics. (2022). https://tradingeconomics.com/china/balance-of-trade

UN Website. (2022). *UN General Assembly votes to suspend Russia from the Human Rights Council*. https://news.un.org/en/story/2022/04/1115782

Xinhua Website. (2022). *Global Security Initiative offers China's solutions and wisdom*. https://english.news.cn/20220423/66511d44ca634963b03dfd5120a115ef/c.html